❑ المشروع القومى لتنمية سيناء (١٩٩٤ – ٢٠١٠)

– الركائز والأهداف :

لا تـتحقق تنمية سيناء بجهود مبعثرة ولكن فى إطار شامل من التنمية التى تأخذ فى الاعتبار التنمية القومية والأبعاد الإقليمية فى إطار مشروع قومى تتضـافر فـيه كافـة الجهـود ويساهم فيه كل من القطاعين الخاص والعام بمؤسسـاتهما المخـتلفة. وقـد بدأ ذلك المشروع القومى فعلا منذ بدء الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٢ – ١٩٩٧)، حيث وجهت إلى سيناء استثمارات مكثفة فـى شـتى القطاعات لدعم آفاق التنمية بها وإعدادها لتستقبل مزيداً من التقدم على اعتبار أنها مركز هام من مراكز التنمية القومية، كما بدأت بها توجهات واضـحة للقطـاع الخاص فى كل من سيناء الشمالية والجنوبية وخاصة فى قطاعات السياحة والزراعة والنقل والمواصلات، وكان أبرز هذه الجهود البدء فـى تحقـيق مشـروع ترعة السلام التى سيكون لها الأثر الأكبر فى تحقيق تغيرات جذرية فى سيناء من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

والمشروع القومى لتنمية سيناء يرتكز على عدد من الأطر والمحاور التى تتضافر كلها على المستويات القطاعية والمستويات المكانية وفى مراحل متتالية تبدأ من الخطة الثالثة (٩٢-١٩٩٧) حتى سنة ٢٠١٧ لتنقل سيناء نقلة حضارية واسعة تتفق مع موقعها الجغرافى ومع المتاح فيها من موارد متنوعة وأهم هذه الأطر ما يلى :

– تدعيم الهيكل الاقتصادى والعمرانى، ويرتكز المشروع على إرساء القاعدة الاقتصادية لسيناء، والتى تعتمد بدورها على تدعيم قطاعات الإنتاج السلعى لكى يكفى إنتاجها الاحتياجات المحلية والإقليمية مع تحقيق فائض تصديرى لباقى أقاليم مصر ولخارج الجمهورية ويضاف إلى هذه القطاعات قطـاع

السياحة، وبذلك يصبح لسيناء نصيب مرموق فى التجارة الدولية وفى تدعيم ميزان المدفوعات لصالح جمهورية مصر العربية وبالتالى تحقق المزيد من عوامل النجاح لعمليات الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى. وهذه القاعدة الاقتصادية يدعمها بالدرجة الأولى موقع سيناء المنفتح على أوروبا وإفريقيا وآسيا وأهميتها في مجالات التجارة الدولية والتنمية بمنطقه الشرق الأوسط.

- مواجهة مشكلة الزيادة السكانية فى الوادى المعمور وتحقيق مبدأ الخروج من الوادى إلى آفاق مكانية جديدة وجذب وتوطين أعداد من السكان فى سيناء يزيد عن ثلاثة ملايين مواطن ويعتبر ذلك من ضرورات تحقيق التوازن السكانى على مستوى الجمهورية. هذا التوازن السكانى المصاحب لخلق وظيفة للحيز الجديد الجاذب للنشاط والإنسان ويكون بمثابة الأساس الأول لتحقيق التوازن السكانى الذى يصاحبه نسق عمرانى هادف فى منظومة تجمع بين الحضر والريف والمجتمعات البدوية التى لا يهدف المشروع القومى لتنمية سيناء القضاء عليها بل تدعيمها ورفع مستوياتها مع الحفاظ على دورها التاريخى ونموها الاجتماعى والاقتصادى.

- دعم مشاركة القطاع الخاص والتعاونى فى تنمية سيناء، حيث أن القطاع الخاص له مجالاته الضخمة وخاصة فى مجالات السياحة والصناعة والزراعة التى تزدهر معها أيضا حركة تعاونية تساهم فى تنمية صغار المزارعين والمستثمرين وتكون بذلك أداة هامة لتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية واستيعاب نسبة لها وزنها من البطالة.

هذه الركائز المشار إليها هى أساس المشروع القومى لتنمية سيناء بحيث تتحول المنطقة إلى منظومة متكاملة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية كجزء هام من أرض مصر وضمن برنامج متكامل لتنمية مصر.

وعمومـــا فإن الركائز الأساسية للمشروع القومى لتنمية سيناء ترتكز على ما يلى :

- دمـــج ســـيناء فـــى الكيان الاقتصادى والاجتماعى لبقية الأقاليم والمناطق المصرية ووضع خريطة استثمارات متكاملة مع بقية أجزاء الوطن زراعية وصـــناعية وتعدينية وسياحية وعمرانية وأمنية، تحقق التوظيف الاقتصادى الأنســـب لأراضـــى ســـيناء فى إطار المحددات الطبيعية والبيئية المختلفة وباعتـــبارها مـــن الأقالـــيم المصرية المتسعة المساحة ودعم البعد الأمنى والسياســـى للحـــدود الشرقية للدولة ومواكبة المتغيرات الدولية والإقليمية والمساهمة فى إعادة توزيع خريطة مصر السكانية.

- إيجاد محور تنموى رئيسى فى سيناء يضم ثلاثة أقطاب رئيسية: العريش – الطـــور – نويبع، مع وضع قطب تنمية مركزى فى " نخل " بحيث يتوسط ســـيناء كنقطة مركزية تقع على محور الطريق العرضى، مع تدعيم التنمية الداخلية لسيناء لضمان عدم تفريغ الوسط من النشاط والإنسان.

- تعـــتمد التنمـــية الشاملة بسيناء وهياكلها الاقتصادية على المحور التنموى الشمالى والغربى الذى يضم كلاً من قطاع العريش وخليج السويس (محور العـــريش والطور) يعتمد هذا المحور على إيجاد قاعدة لجذب الاستثمارات والســـكان من خلال القطاعات الفرعية والمتمثلة فى السياحة الداخلية حيث تعتمد على دعم وتقوية الطلب الحالى على شواطئ الساحل الشمالى الشرقة ذات الطـــابع الفريد مع الترويج للمناطق الواقعة على خليج السويس والتى تتمـــيز باعتدال مناخها معظم شهور السنة وإيجاد تجمعات عمرانية جديدة تـــتوافر بهـــا الخدمات الأساسية والتى تعمل على جذب ثقل سكانى ملائم للقطاع وتدعيم محاور الاتصال من خلال ربط المحور بمدن القناة بواسطة شبكة من السكك الحـــديدية وتدعيم وتنمية الأنشـــطة الزراعـــية المتاحـــة

واســـتغلال الإمكانات الكامنة وتوطين الأنشطة الصناعية الجديدة مع تدعيم النشاط التعدينى الحالى فى الجزء الجنوبى وإيجاد مناطق حرة ومجتمعات صناعية وإقامة جامعات إقليمية.

- أمـــا المحـــور التنموى الشرقى المتمثل فى قطاع العقبة فتعتمد التنمية فيه أساســـاً علـــى دعم السياحة الدولية بصفة خاصة وإمدادها بكافة المقومات المساعدة وإقامة شبكة قوية من البنية الأساسية بحيث تشتمل على مطارات وموانـــى ومراســـى ومحطـــات تحلية مياه، ومحطات توليد طاقة كهربية وتوفير أماكن سياحية متعددة المستويات.
- المحـــور التـــنموى الأوســـط المتمثل فى قطاع نخل، ويشمل أساسا وادى التكنولوجيا، معاهد متخصصة، مراكز أبحاث وقرية حجاج ومركز خدمات إقليمية ودولية ومركز سياحة وسيارات وسفارى وصناعات زراعية.
- ويعـــتمد هذا كله على رفع كفاءة شبكات البنية الأساسية لسيناء بصفة عامة والعمـــل علـــى تقوية عناصر الربط والاتصال بين كل من الوادى والدلتا، وسيناء، والعالم الخارجى، بريا وبحريا، وجويا وهاتفيا، بصفة خاصة، حتى يمكـــن جـــذب رؤوس الأمـــوال اللازمة للاستثمار فى مشروعات الهياكل الاقتصـــادية المختلفة (الزراعية، الصناعية، التعدينية، السياحية) والاستفادة من الطاقات والموارد الطبيعية الكامنة بسيناء.